مسائل صرفية في آيات قرآنية

د. علي ماضي ثيل العبودي
أستاذ مساعد
قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
كلية التربية /جامعة طبرق

الاستلام: 12.9.2024 القبول: 15.10.2024

المستخلص:

تعد دراسة الكلمة وما يطرأ عليها من التغييرات التي ليست بإعراب، أو بناء، كتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء معان معينة، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، والمصدر إلى الفعل والوصف...، أو تغيير الكلمة للتخفيف في اللفظ، كالقلب، والإبدال، والإدغام، والحذف، والزيادة، أساسا لعلم الصرف, لكن النحاة القدامى أدرجوا الألفاظ التي تتغير أبنيتها معنوياً في الموضوعات النحوية، أما الألفاظ التي تتغير أبنيتها لفظياً، فهي عندهم المقصود بمصطلح ((التصريف)) وهذا لا يعني أن القدامى لم يدركوا العلاقة بين بنية الكلمة والسياق الذي تدخل فيه – كما زعم بعض المحدثين– وأنهم لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، وإنما درسوه دراسة مستفيضة، ووضحوا أبعاده، والدلالة الصرفية هي الدلالة التي تستمد عن طريق الصيغ وأبنيتها، ويمكن معرفة مباني هذه الصيغ للحصول على مبانٍ ثابتة تدل على معانٍ ثابتة، وبتغيير هذه المباني يؤول الأمر إلى تغيير تلك المعاني، أي إن التقارب في المعاني ناتجٌ من التقارب في المباني، وهذه الدلالات تحتاج إلى تدقيق ودراية للتمييز بينها، على الرغم من اشتراكها في البنى، لذلك لا بد من تسليط الضوء على دلالات الألفاظ بحسب اشتقاقها، وتغيير أبنيتها. فعلى مستوى المادة الصرفية، فإن تغيير دلالة الألفاظ يعد أصيلاً في غالبها، لذلك عرض البحث لما خالف الأصل فيها.

الكلمات المفتاحية: التغيير الصرفي ، الدلالة ، النص.

Research summary:

The study of the word and the changes that occur to it that are not grammatical or syntactic, such as converting the word into different structures to perform certain meanings, such as changing the singular to the dual and plural, and the infinitive to the verb and description..., or changing the word to lighten the pronunciation, such as inversion, substitution, and assimilation. , deletion, and addition Basically, for the science of morphology, but the ancient grammarians included words whose structures change morally in grammatical topics. As for words whose structures change verbally, they have what is meant by the term ((morphology)). This does not mean that the ancients did not realize the relationship between the structure of the word and the context in which it enters - as Some hadith scholars claimed that they did not study

the divisions of time in the Arab context well, but rather studied it extensively. They explained its dimensions, and morphological significance is the significance that is derived through formulas and their structures, and the premises of these formulas can be known to obtain fixed buildings that indicate fixed meanings, and by changing these buildings the matter leads to changing those meanings, that is, the convergence in meanings results from the convergence in the buildings, and these connotations It requires scrutiny and knowledge to distinguish between them.

Keywords: morphological change, connotation, text.

المقدمة:

الصرف لغة: رد الشيء عن وجهه[1] .

أما في الاصطلاح، فقد عرّفه علماء العربية، بأنه دراسة الكلمة وما يطرأ عليها من التغييرات التي ليست بإعراب، أو بناء، وهذه التغييرات إما بتحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لأداء معان معينة، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، والمصدر إلى الفعل والوصف...، أو تغيير الكلمة للتخفيف في اللفظ، كالقلب، والإبدال، والإدغام، والحذف، والزيادة[2].

أهمية موضوع البحث:

الملاحظ إن النحاة القدامى أدرجوا الألفاظ التي تتغير أبنيتها معنوياً في الموضوعات النحوية، أما الألفاظ التي تتغير أبنيتها لفظياً، فهي عندهم المقصود بمصطلح ((التصريف))[3] في حين يرى المحدثون أن((كل دراسة تتصل بالكلمة، أو أحد أجزائها، وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة، أو بعبارة بعضهم – تؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية – كل دراسة من هذا القبيل هي صرف))[4] .

وهذا لا يعني أن القدامى أغفلوا هذا الجانب من العلوم، بحيث لم يدركوا العلاقة بين بنية الكلمة والسياق الذي تدخل فيه – كما زعم بعض المحدثين[5]– وأنهم لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق العربي، وإنما درسوه دراسة مستفيضة، ووضحوا أبعاده، وإن المتتبع للدراسات الصرفية لا يمكنه أن يغفل التقدم الكبير الذي حظيت به تلك الدراسات بعد عصر الرواد، فضلاً عن أنهم جعلوا الصرف أساس معرفة النحو، فقد قال ابن جني:((فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ... وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو، أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة))[6]،وبعد أن تطورت العلوم اللغوية واتجهت نحو التخصص في التأليف الذي نشطت حركته، بدأ الصرف يتجه نحو الاستقلال عن النحو، وهذا متمثل بمحاولات التأليف الأولى في الصرف والتي منها كتاب التصريف للمازني (ت 249هـ)، الذي يُعد أول مَنْ فصل علم الصرف عن علم النحو، وذلك بدراسته

(1) اللسان: (صرف).
(2) ينظر: أوضح المسالك: 307.
(3) أطلق المتقدمون هذه التسمية على دراسة بنية الكلمة، في حين عبّر عنه المتأخرون من النحاة .. كابن مالك مثلاً .. بالصرف مراعاة للأصل واختصاراً في اللفظ.
(4) دراسات في علم اللغة: كمال بشر: 85.
(5) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 243.
(6) المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني: 1/4.

الموضوعات الصرفية بمؤلَّف مستقل[7]، ومن ثم توالت المحاولات، ليكون علم الصرف علماً مستقلاً بتعريفاته وأصوله وقواعده عند المتأخرين، فالرضي (ت 686هـ) – مثلاً يعرّفه، بأنه علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب[8] .

مشكلة البحث:

الدلالة الصرفية، هي الدلالة التي تستمد عن طريق الصيغ وأبنيتها[9]، ويمكن معرفة مباني هذه الصيغ للحصول على مبانٍ ثابتة تدل على معانٍ ثابتة، وبتغيير هذه المباني يؤول الأمر إلى تغيير تلك المعاني، أي أن التقارب في المعاني ناتجٌ من التقارب في المباني، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، إذْ جعل من ذلك، المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني ومن هذه المصادر: النَّزَوان، والنَّقَران والغَلَيان والغثيان والخطران واللمعان، والجامع بين هذه المصادر ما تجده من اضطراب وتحرك[10]، لذلك جعل ابن جني ما جاء من المصادر على الفعلان يدل على الاضطراب والحركة[11] .

أهداف البحث:

إن الدلالة الصرفية تأتي واضحة بيّنة في بعض المواضع، في حين تبدو غامضة مبهمة تحتاج إلى تأمل ودراية في مواضع أخرى، فالصيغ ((أحسنَ، تحسنُ، نحسنُ...)) يُلاحظ أن التغيير في حروف الزيادة أدى معه إلى تغيير ملحوظ في الدلالة، فـ (أحسنَ) يدل على الغائب المفرد، و (تحسن) يدل على المخاطب، وعلى الغائبة أيضاً، و (نحسن) تدل على جمع المتكلم، فهنا يبدو تغيير الدلالة واضحاً ملموساً، أما في صيغة (فعّل) مثلاً، فلها دلالات مختلفة[12]، منها: التكثير، والمبالغة، والتعدية، والسلب، والنحت، وهذه الدلالات تحتاج إلى تدقيق ودراية للتمييز بينها، على الرغم من اشتراكها في البنى، لذلك لا بد من تسليط الضوء على دلالات الألفاظ بحسب اشتقاقها، وتغيير أبنيتها.

الاشتقاق:

في اللغة: اشتقاق الشيء بنيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام الأخذ فيه يميناً وشمالاً واشتقاق الحرف من الحرف: أخذه منه[13] .

أما في الاصطلاح: فإنه ((توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد))[14] .

وقد تنبّه القدامى لهذه الظاهرة و ((أفرد الاشتقاق بالتأليف جماعة من المتقدمين، منهم الأصمعي، وقطرب، وأبو الحسن الأخفش، وأبو نصر الباهلي، والمفضّل بن سلمة، والمبرد، وابن دريد، والزجَّاج، وابن السراج، والرماني، والنحاس، وابن خالويه))[15]وأدرك هؤلاء العلماء أن

(7) ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: 106.
(8) ينظر: شرح الرضي على الشافية: 21/1.
(9) ينظر: دلالة الألفاظ: 47.
(10) ينظر: الكتاب: 218/2، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: 274.
(11)ينظر: الخصائص: 152/2..
(12)ينظر: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: 189.
(13) اللسان: مادة (شقق).
(14) دراسات في فقه اللغة: 174.
(15) المزهر: 351/1.

بعض الكلمات مشتقة والأخرى غير مشتقة، وهذا يدل على أنهم ميّزوا بين الدلالة الذاتية والدلالة المكتسبة اعتماداً على العلاقة بين اللفظ ومدلوله[16]، وقد درس ابن جني هذه الظاهرة وجعلها على قسمين[17]:

الأول: الاشتقاق الأكبر: وهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه؛ كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد. ونظام تقليب أصول البناء الواحد ابتكره الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، وذلك ليتمكن من حصر مفردات اللغة العربية في تقاليب كلماتها وتصاريفها[18]، وتُعد فكرة الخليل الأساس لعمل عدد من المعجمين بعده، كابن دريد في جمهرته، والقالي في بارعه، والأزهري في تهذيبه، والصاحب في محيطه، وابن سيده في محكمه[19] .

الثاني: الاشتقاق الأصغر: وهو((كأن تأخذ أصلاً من الأصول، فتتقرّاه، فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه))[20]، ويتحقق بأخذ بناء من بناء، مع المحافظة على أصل المادة، وترتيبها، ودلالتها، وله أثر كبير في نمو اللغة وكثرة مفرداتها، وذلك لأنه يمثل نزع لفظ من لفظ آخر اصل منه، على أن يشتركا في المعنى والأحرف الأصول وترتيبها، كاشتقاق اسم الفاعل، واسم المفعول، واسمي الزمان والمكان، والآلة، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، أو اشتقاق الفعل من المصدر – على رأي البصريين[21]، أو المصدر من الفعل – على رأي الكوفيين[22] ومن أمثلة ذلك:

1- دلالة اسم الفاعل إذا أضيف إلى مفعوله:

هناك آيات ورد في سياقها اسم الفاعل، نحو قوله تعالى:﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُم إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[23]، وقوله:﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ...﴾[24]، وقوله:﴿إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ﴾[25]، وقوله:﴿إِنَّا كَاشِفُوا الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾[26]، ذهب العلماء في هذه الآيات إلى أن اسم الفاعل إذا أضيف إلى مفعوله دَلَّ على أن الحدث قد وقع، وإذا لم يقع الحدث فلا يجوز أن يضاف، وذلك مثل قولك:((هم ضاربو أبيك))، نقول ذلك إذا كان الضرب قد وقع فعلاً، أو إذا كان الضرب يقع في الحال، وإذا كان الضرب لم يقع بعد، يقال:((هم ضاربون أخاك)) وهذه القاعدة الدلالية مبنية على أساس أن اسم الفاعل حدث يحدث بنفسه، أو يكون شيئاً يقوم فيه الحدث، إلاّ أنه يكتسب الدلالة الزمنية من السياق الذي يرد فيه، وبذلك تكون قاعدة الإضافة التي ذكروها في أمثلتهم للدلالة على زمن المضي، أي أن الحدث قد وقع، وهذا لم يتوافق ودلالة الآيات السابقة، فالملاحظ هنا أن القرآن الكريم أضاف اسم

(16) ينظر: دراسات في فقه اللغة: 174.
(17) الخصائص: 134/2.
(18) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب: 490.
(19) ينظر: دلالة الألفاظ: 67، ودراسات في فقه اللغة، الصالح: 188 - 189.
(20) الخصائص: 134/2.
(21) إذ احتجوا بأن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، وكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل، ينظر: الإنصاف: 237/1.
(22) فقد احتجوا بأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، ينظر: الإنصاف: 235/1.
(23) البقرة: 46.
(24) آل عمران: 185.
(25) القمر: 27.
(26) الدخان: 15.

الفاعل على مفعوله،والفعل لم يقع بعد، ففي الآية الأولى أضاف قوله:﴿ملاقوا رَبِّهم﴾، ولم يقع الفعل، وفي الآية الثانية أضاف ﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ولم تذق بعد، وفي الآية الثالثة﴿مُرْسِلُواْ النَّاقَةِ﴾ وهذا قبل الإرسال، وبذلك فقد نقض القرآن الكريم هذه القاعدة، إلا أن الأخفش وضع لهذه المسألة حلاً مقتبساً إياه من كتاب سيبويه، وهو:((أن العرب قد تستثقل النون فتحذفها في معنى إثباتها))[27]ونصّ حديث سيبويه:((وأعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيء...))[28] واستدل سيبويه أيضاً بعدد من الآيات السالفة الذكر، وتابعهما الزجَّاج في حذف النون استخفافاً، إذْ ذكر أن المعنى في ﴿مَلاقوا رَبِّهم﴾ ((ملاقون لأن اسم الفاعل هاهنا نكرة، ولكن النون تحذف استخفافاً، ولا يجوز في القرآن إثباتها لأنه خلاف المصحف...))[29] .

ويبدو أن ما وقع في هذه الآيات، وإن كان جارياً على سنن العربية في التعبير، كما ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش والزجَّاجإلا أنه يعطي دلالة الإعجاز في التعبير، إذْ إن هذه الإضافة إنما تدخل الكلام في باب تأكيد الحدث، وذلك لأن هذه الأفعال التي ذكرت جميعاً في الآيات، وإن لم تقع، لكنها بحكم الواقعة، فهذه الآيات وإن كانت جملاً إخبارية، لكنها لا تحتمل إلاَّ جانباً واحداً وهو الصدق في الخبر، لأنَّ الله هو الذي أخبر، فهي تختلف عن قول القائل:((هم ضاربو أبيك، أو ضاربون أخاك)) لأن هذه الجمل الإخبارية واقعة من بشر، فهي تحتمل الصدق والكذب، فضلاً عن أن فعل الظن الذي أُسْنِدَ إلى المؤمنين في الآية الأولى ليس ظناً بمعنى الشك، وإنما هو يقين[30] لأنَّ المؤمن لا يشك بلقاء ربه، بل يعدّه واقعاً لا محالة إن شاء الله، وذوق الموت في الآية الثانية هو الآخر، أمر محتم مرئي لا يختلف اثنان في وقوعه، وهو سنّة من سنن الكون الجارية التي يشاهد وقوعها يومياً، وأما إرسال الناقة وكشف العذاب، فهذا خطاب موجّهٌ لنبي، والنبي لا يشك بوقوع ما أخبره الله به، وعليه فالأحداث في هذه الآيات جميعها كانت بمثابة الواقعة، ولذلك أضيف اسم الفاعل إلى مفعوله، وليس من قبيل التخفيف كما ذهب الأخفش، بدليل أن التنوين أُثبت في قوله تعالى:﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[31] وذلك لأن الدلالة هنا لوصف الحال، أو ما يسمى بحكاية الحال، قال الأخفش:((فأثبت التنوين لأنه كان في الحال))[32] فالسياق لا يحتاج إلى توكيد الفعل، كما هو الحال في الآيات السابقة، أما في قوله تعالى:﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنْ الْغَابِرِينَ﴾[33]، فقد جعل الأخفش حذف النون أو التنوين لدخول الكاف، وإن كانت دلالته على الحال أو الاستقبال، وكذلك المعرف بأل:((فإذا أخرجت النون من الاثنين والجمع من أسماء الفاعلين أضفت، وإن كان فيه الألف واللام، لأن النون تعاقب الإضافة وطرح النون هاهنا كطرح النون في قولك:(هما ضاربا زيد) ولم يفعلا، لأنَّ الأصل في قولك:(الضاربان) إثبات النون، لأنَّ معناه وإعماله، مثل معنى:(الذي فعل) وإعماله...))[34].

(27) معاني الأخفش: 254/1.
(28) الكتاب: 165/1.
(29) معاني الزجّاج: 127/1.
(30) ينظر: الإعجاز: 39/1، وتفسير غريب القران: 47، والكشاف: 134/1.
(31) الكهف: 18.
(32) معاني الأخفش: 254/1.
(33) العنكبوت: 33.
(34) معاني الأخفش: 256/1.

2- دلالة اسم الفاعل على اسم المفعول:

ذكر العلماء أن من سنن العرب أنها تستعمل صيغة (فاعل) للتعبير عن (مفعول)، وذلك نحو: قولهم:((هذا ليلٌ نائم، وسرٌّ كاتم، وماءٌ دافق، فيجعلونه فاعلاً، وهو مفعول في الأصل))[35]، وعلّل ذلك بأنهم يريدون وجه المدح أو الذم، واشترط ألا يكون ذلك على بناء الفعل، ولو كان فعلاً مصرّحاً لم يُقل ذلك فيه، لأنه لا يجوز أن تقول للضارب: مضروب، ولا للمضروب: ضارب، لأنه لا مدح فيه ولا ذم، وقد وردت هذه الدلالة في سياق قوله تعالى:﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ...﴾[36] أي مرضية على رأي أبي عبيدة[37]، وقد ذهب الزجّاج إلى أنها ذات رضىً يرضاها من يعيش فيها، إلا أنه ذكر الرأي الآخر بقوله:((وقال قوم: معناه مرضية، وهو يعود إلى هذا المعنى في التفسير))[38] .

ويبدو أن دلالتها على المفعولية أبلغ في المعنى، لأنه مدح للعيشة وترغيب بها، إذْ هي متميزة عن العيشة الطبيعية، لذلك عدل بصيغة الفاعل عن صيغة المفعول للمبالغة فيها، فضلاً عن أنه جاء موافقاً لسنن العرب

3- دلالة اسم المفعول على الفاعل:

قال تعالى:﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾[39] . يرى العلماء أنّ لفظ اسم المفعول (مستوراً) جاء للدلالة على معنى اسم الفاعل (ساتر)، ((لأن الفاعل قد يكون في لفظ المفعول، كما تقول:(انك مشؤوم) علينا، وميمون، وإنما هو شائم ويأمن، لأنه من شأمهم ويَمنَهم والحجاب هاهنا هو الساتر، وقال:(مستوراً))[40]، وهذا ما ذهب إليه الزجّاج، إلاّ أنه أجاز فيها رأياً آخر بقوله:((ويجوز أن يكون (مستوراً) على غير معنى ساتر، فيكون الحجاب ما لا يرونه ولا يعلمونه من الطبع على قلوبهم))[41]. أي مخفياً عنهم، وهو بذلك جعله على معنى المفعول، ويبدو– والله أعلم – أن المعنيين مجتمعان في هذه اللفظة، إذْ إن المعنى الأول، وهو ساتر يكون كقولنا: حجاب حاجز، بدليل قوله تعالى:﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾[42]، والأكنة جمع كنان وهو ما سَتَر .

أما المعنى الثاني، فهو الإخفاء للساتر، وهذا الإخفاء يكون إما بحجاب آخر، أي أنه حجاب من دونه حجاب أو حجب، فهو مستور بغيره، أو حجاب يُستر أن يبصر، فكيف يبصر المحتجب به ؟[43].

أما في قوله تعالى:﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ وَكَانَتِ الْجِبَالُ كَثِيبًا مَهِيلًا﴾[44]، فقد ذهب الأخفش إلى أن (مَهيلاً) هو من قولك (هِلْتُه)، فهو (مَهيل)[45] أي اسم مفعول، وبذلك يكون الأصل فيها (مهيول) لأنها من هالَ، وهذا مذهب سيبويه، إلا أنه يرى أن الواو حذفت لالتقاء

(35) معاني الفراء: 182/3.
(36) الحاقة: 21، والقارعة: 7.
(37) ينظر: المجاز: 268/2، ومعاني الفراء: 182/3.
(38) معاني الزجّاج: 355/5.
(39) الإسراء: 45.
(40) معاني الأخفش: 391/2.
(41) معاني الزجّاج: 243/3.
(42) الإسراء: 46.
(43) ينظر: الكشاف: 670/2.
(44) المزمل: 14.
(45) معاني الأخفش: 718/2.

الساكنين ثم كسرت الهاء لمجاورتها الياء فصارت مهيل[46]، وخالفه الأخفش والكسائي والفراء فيما روى عنهم ابن النحاس (ت 338هـ)، وذكر أنّ ((الحجة لهم أن الواو جاءت لمعنىً فلا تحذف، ولكن حُذفت الياء، فكان يلزمهم على هذا أن يقولوا: مَهُولٌ، فاحتجّوا بأن الهاء كسرت لمجاورتها الياء، فلما حذفت الياء انقلبت الواو ياءً لمجاورتها الكسرة))[47]. ووصف ابن النحاس هذا القول بأنه من باب التصريف وغامضٌ في النحو، وأجاز الفراء القول بالصيغتين، مهيل ومهيول، وقد جعل المهيل ما تحرك أسفله فينهال عليك من أعلاه[48]، في حين يرى الزجّاج أن معنى (مهيلاً) سائلاً قد سيّل، وأصل مهيل: مهيول، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، وهما الياء بعد حذف الضمة منها والواو، وهو بذلك على رأي سيبويه، ويقال: تراب مهيل، وتراب مهيول، أي: مصبوب مُسيّل، والأكثر مهيل[49]. وقد تأتي ((مهيل)) من هَولِ، ومنه الهَوْل وهائل ومهول، ومكان مهيل أي: مَخوُف[50] .

أما المحدثون فهم على رأي سيبويه[51] في أصل (مهيل). ويبدو لي هو الصواب، إذْ لا مبرر لإجراء القلب بعد الحذف، أو كسر الهاء قبل الياء، وهي ساكنة أصلاً – على ما ذهب إليه الأخفش والكسائي والفراء – لأنها على زنة (مفعول)، ومن ثم لا موجب لهذه التعليلات، أو التأويلات المتكلفة، فضلاً عن أنهم جعلوا الصيغتين سواء في المعنى، أي:(مهيل ومهيول)، ولم يذكروا دلالة الواو، أم إذا صَحَّتْ دلالة (مهيل) على الخوف فإن هذه الصيغة تحتمل – والله أعلم – أن تكون للدلالة على الخوف نتيجة رواية[52] سيل قطع الرمال العظيمة، وهذا ما يدل عليه سياق الآية الكريمة، إذْ أن المقصود هو الترهيب، وبيان عظمة الحدث، ولعل هذا ما أراده الأخفش والكسائي والفراء فيما ذهبوا إليه في عدم جواز حذف الواو، لأنها جاءت لمعنى، وعندها يكون رأيهم هو الأرجح، وقد نسبت صيغة (مهيل) إلى أهل الحجاز، وصيغة (مهيول) إلى بني تميم[53] . أما في قوله تعالى:﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا﴾[54]، فقد جاء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل، وهذا ما ذهب إليه الفراء بقوله:((ولم يقل: آتيا وكلّ ما أتاكَ فأنت تأتيه ؛ ألا ترى أنك تقول: أتيت على خمسين سَنة وأتت عليَّ خمسون سنة، وكلّ ذلك صواب))[55]، وتابعه الزجَّاج في أن (مأتيا) مفعول من الاتيان، معلّلاً ذلك بأن كل ما وصل إليك فقد وصلت إليه، وكل ما أتاك فقد أتيته[56]، في حين يرى الزمخشري[57]، أن الوعد، هو الجنة، وهم يأتونها، وهذا هو الوجه عنده، وذكر إنه قَبلَ في (مأتيا) مفعول بمعنى فاعل، أو هو من قولك: أتى إليه إحساناً، أي وعده مفعولاً مُنْجزاً.

ويبدو– والله أعلم – أن هذه الصيغة جاءت في سياق الآية، للدلالة على تأكيد وقوع وعد الله تعالى، أي أنه آت لا محالة، فهو في حكم المفعول، وقد تشترك صيغتا الفاعل، والمفعول في

(46) الكتاب: 348/4، وينظر: إعراب القرآن للنحاس: 533/3، والتبيان في إعراب القرآن: 1247/2.
(47) إعراب القرآنللنحاس: 533/3.
(48) معاني الفراء: 198/3.
(49) معاني الزجّاج: 242/5.
(50) ينظر: الصحاح: مادة(هول)، واللسان: (هول).
(51) ينظر: اللهجات العربية في التراث: 530/2.
(52) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 533/3، والكشاف: 641/4.
(53) ينظر: أمالي الشجري: 209/1، واللهجات العربية في التراث: 528/2.
(54) مريم: 61.
(55) معاني الفراء: 170/2.
(56) معاني الزجّاج: 336/3.
(57) الكشاف: 27/3.

اللفظة، وذلك بحسب المعنى الذي يتطلبه السياق، نحو قوله تعالى:﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَى إِنَّه كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾[58] فلفظة (مخلصاً) تشترك فيها الصيغتان من حيث البنية، لأنها من غير الثلاثي، ولكن إذا كانت (مخلَصاً) بفتح اللام، فهي تدل على الذي أخلصه الله - جلّ وعلا-أي جعله مختاراً خالصاً من الدنس[59]، أما إذا كانت بكسر اللام (مخلِصاً)، فهو الذي أخلص العبادة عن الشرك والرياء، أي الذي وحّد الله – عزّ وجلأو أخلص نفسه، وجعلها خالصة في طاعة الله وبذلك يكون معنى الأولى على مفعول، والثانية على فاعل.

4- استخدام المصدر بمعنى المفعول:

قال تعالى:﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّه لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾[60]، فـ (دكا) مصدر بمعنى (مدكوكاً)[61]، ويرى الأخفش أنها ارتبطت بـ (جعله)، لذلك هي بمعنى (دكه)[62]، وجعلها الزجَّاج على معنى (مدقوقاً) مع الأرض، وهي من ككت الشيء إذا دققته، أدكه دكاً، أما إذا كانت مهموزة ((الدكاءُ والدّكّاوات، الروابي التي مع الأرض ناشزة عنها، لا تبلغ أن تكون جبلاً))[63]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّن عِلْمِهِ﴾[64]، فالمصدر ﴿عِلْمِهِ﴾ جعله الزجَّاج بمعنى الغيب الذي لا يعلمونه، لا ممّا تقدمهم ولا مما يكون من بعدهم[65] . أي لا يعلمون ما يعلمه الله بدليل قوله تعالى:﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾[66]، أي: يعلم الغيب الذي تقدمهم والغيب الذي يأتي من بعدهم[67]، لذلك فهم لا يعلمون معلومه– جلّ وعلا –، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري (ت 528هـ)، أيضاً[68]، وفي قوله تعالى:﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾[69]، أي لا تقتلوا المصيد، وهي لا تخرج من المفعولية، لأنه ما يقع عليه الفعل[70]، وجعلها الزجَّاج في حكم المفعولية بقوله:((وكل ما يصطاد فحرام صيده ما داموا حرماً، وبيّن رسول الله (ص) أنكل ما أُصطيد في الحرم حرام، كانوا مُحرمين أو غير محرمين))[71].

5- استخدام المصدر بمعنى الفاعل:

قال تعالى:﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[72]، فقد جاء المصدر (سَلَمًا) للدلالة على اسم الفاعل (سَالِمًا)، فقد ذهب الفراء إلى أنها ((رَجُلاً سالماً لرَجُل، هو المؤمن الموحِّد))، ويرى أن (سَلَمٍ وسالم) متقاربان في المعنى، إلا أنه فرّق بين الصيغتين بقوله:((فسالم من صفة الرَّجُل، وسَلَمٍ مصدرٌ

(58) مريم: 51.
(59) ينظر: معاني الزجّاج: 333/3، والكشاف: 22/3.
(60) الأعراف: 143.
(61) الكشاف: 155/2.
(62) معاني الأخفش: 531/2.
(63) معاني الزجّاج: 373/2، وينظر: الكشاف: 155/2.
(64) البقرة: 255.
(65) معاني الزجّاج: 337/1.
(66) البقرة: 255.
(67) معاني الزجّاج: 337/1.
(68) الكشاف: 301/1.
(69) المائدة: 95.
(70) ينظر: التبيان: 459/1.
(71) معاني الزجّاج: 206/2.
(72) الزمر: 29، قرأها ابن كثير وأبو عمرو بمد السين وكسر اللام، وقرأ غيرهما بترك المد وفتح اللام،ينظر: الوافي في شرح الشاطبية: 353.

لذلك...))[73]، وهذا ما ذهب إليه الزجّاج، إذْ ذكر بأنها تقرأ بفتح السين وكسرها (سَلَماً وسِلْماً) وسَلمَ فهو سالم، وهو اسم فاعل، أما المصدران (سَلمْ وسِلمْ)، فقد وصف بهما على معنى، ورجلاً ذا سَلَم ؛ مدلاً على ذلك بما جاء من المصادر (فعْلاً وفعلاً) قولهم: ربحتُ ربْحاً ورِبْحا، ووضح دلالة الآية بقوله:((وتفسير هذا المثل أنه ضربَ لمن وَحّد الله ... فالذي وَحَّدَ الله مثله مثل السالم لرجُل لا يشركه فيه غيره))[74] . في حين ذهب الزمخشري إلى أن المعنى يكون (خالصاً)، وإذا كانت على المصادر فالمعنى يكون((ذا سلامة لرَجُل، أي: ذا خلوص له من الشركة، من قولهم: سلمت له الضيعة))[75]، وأن ورود المصدر في هذه الآية للدلالة على المبالغة التي تتلاءم وسياق الآية، إذْ إن المصدر أعمّ وأشمل من صيغة اسم الفاعل، التي قد تعني جانباً واحداً من السلم لأن للمصدر دلالة عرفية ذاتية، وهي دلالته على حدث مجرد من الزمان والمكان، والفاعل والعدد والجنس، وأخرى يكتسبها من السياق أو التركيب، كالتوكيد أو بيان النوع أو العدد، أو نيابته عن ظرفي الزمان والمكان،أو وقوعه صفة أو حالاً موقع المشتق[76] .

6- استخدام ما كان على زنة المصدر بلفظ واحد للمذكر والمؤنث:

قال تعالى:﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾[77]، فقد اختلف العلماء في لفظة (قريب) التي وردت في سياق هذه الآية، إذْ ذهب أبو عبيدة إلى القول:((هذا موضع يكون في المؤنثة والثنتين والجمع بلفظ واحد، ولا يدخلون فيها الهاء، لأنه ليس بصفة، ولكنه ظرف لهن وموضع، والعرب تفعل ذلك في قريب وبعيد... فإذا جعلوها صفة في معنى مقتربة قالوا: هي قريبة، وهما قريبتان، وهن قريبات))[78]، وهذا يعني أن (قريب) – عنده – ذُكّرَ على تذكير المكان – أي مكاناً قريباً –، أما الأخفش فقد ذكر أن معنى (الرَّحْمَة) في هذه الآية قد يكون (المطر)، وذلك لمجيء قوله (قريب) - التي وقعت صفة للرحمة – بلفظ المذكر، وكأنها ذُكِّرتْ على المعنى وليس على اللفظ ((... وإنْ شئت، قلت: تفسير الرحمة هاهنا: المطر، ونحوه . فلذلك ذكر كما قال:﴿وإن كان طائفة منكم آمنوا...﴾[79]، فذكّر لأنَّه أراد (الناس)))[80] . أما الفراء فكان قريباً من أبي عبيدة إذْ قال: ((ذكرت قريباً لأنه ليس بقرابة في النسب. قال: ورأيت العرب تؤنث القريبة في النسب لا يختلفون فيها، فإذا قالوا: دارك منّا قريب، أو فلانة منك قريب، في القرب والبعد ذكّروا وأنثوا، وذلك أن القريب في المعنى وإن كان مرفوعاً فكأنه في تأويل: هي من مكان قريب . فجعل القريب خلفاً من المكان؛ كما قال الله تبارك وتعالى:﴿وَمَا هِيَ مِنْ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[81]...))[82]. أما الزجّاج فقد جعل الرحمة بمعنى الغفران، ولذلك ذكّر (قَريب) وجعله مطّرداً في كل تأنيث ليس بحقيقي، وذكر معنى المطر الذي ذكره الأخفش، إلا أنه لم يوافق الفراء فيما ذهب إليه في أن (قريب) ذُكّر ليفصل بين القريب من القرابة، والقريب من القُرْب، وعَدّ ذلك غلطاً، معللاً ذلك بقوله:((لأنّ كل ما قَرُبَ من مكان، أو نسب، فهو جارٍ على ما يصيبه من التأنيث

(73) معاني الفراء: 419/2.
(74) معاني الزجّاج: 325/4 – 353.
(75) الكشاف: 126/4.
(76) ينظر: المغني الجديد في علم الصرف: 213.
(77) الأعراف: 56.
(78) المجاز: 216/1.
(79) الأعراف: 87.
(80) معاني الأخفش: 519/2.
(81) هود: 83.
(82) معاني الفراء: 380/1 – 381.

والتذكير))[83]وذهب مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) إلى أنها ذكّرت لأن الرَّحْمَة والرُّحم سواء، فجعله على المعنى مثل: العُذْر والمعذرة[84] . في حين رَدَّ القرطبي (ت 671هـ) على رأي أبي عبيدة، بأنه لو كان كما قال لكان (قريب) منصوباً في القرآن[85] .ويبدو لي أن الفراء كان موفقاً في تعليله في أنها ذكّرت للفصل بين القريب من القرابة، والقريب من القرب[86]، بدليل أن القرآن لم يؤنثها مطلقاً[87]، وذلك لأنها لم ترد بمعنى القريب من القرابة، وجاءت مقترنة بمذكر إلا في قوله تعالى:﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[88]، وهنا ذُكّر، لأنّ الساعة مؤنث غير حقيقي، وهو بمعنى لعل البعث قريب، وجَوَّزَ الزجَّاج أن يكون على معنى لعل مجيء الساعة قريب[89] . وعلى الرغم من ذلك كله فإن اقتران الرحمة بالله قد يسوّغ تذكير (قريب)، لأن الله أقرب كل قريب إلى ما خلق، فضلاً عن أن الرحمة صفة من صفاته - جلّ وعلا، إذْ هو الرحمن الرحيم، وهو الغفّار الكريم، وبذلك يكون التذكير على واحد من هذه المعاني – والله أعلم – وقد يستوي المذكر والمؤنث إذا عُرفَ الموصوف ذكراً أو سياقاً، نحو قوله تعالى:﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾[90]، فلفظة (نصوحاً) على وزن (فَعول)، وهي من صيغ المبالغة لاسم الفاعل، نحو امرأة عجوز، ورجل شكور، وناقة خَذول، وبذلك تكون (نَصوحاً) صفة للتوبة، ومعناها توبة بالغة في النصح أي: التي لا يعاود التائب معها المعصية[91]، قال الفراء:((ومعناها: يحدّث نفسه إذا تاب من ذلك الذنب ألاّ يعود إليه أبداً))[92]. أما إذا كانت (نُصوحاً)[93] بضم النون، فقد جعلها الفراء على المصدر مثل: قُعوداً[94]، ويكون معناه:((ينصحون بهذا نُصوحاً يقال: نصحت له نُصْحاً ونصاحةً ونُصوحاً))[95]أي ذات نصوح، أو توبوا لنصح أنفسكم على أنه مفعول له[96]،وبهذا يتضح أن هذه اللفظة جاءت لتخصيص التوبة ووصفها، فإذا كانت على الرأي الأول فهي صفة لها، وإذا على المصدرية فهي لبيان نوع التوبة، وهي من باب وصف مصدر الهيئة، أو النوع الذي جاء مصدره الأصلي على وزن (فعلة)، ونقل الزمخشري قولاً بأنها خالصة من قولهم: عسل ناصح إذا خلص من الشمع[97]، وهذا لا يخرج عن الدلالة العامة لها، إلا أنه جعلها على صيغة الفاعل، ولعله أراد صيغة (فعول) التي هي من أسماء الفاعلين، التي تستعمل للمبالغة في الوصف .

7 - دلالة اسم الفعل:

نحو (هَيْتَ لك) التي وردت في سياق قوله تعالى:﴿وَغَلَّقَتَ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[98]فقد قُرِئتْ قراءات عديدة، كان لهذه القراءات أثر في تغيير المعنى، فقد قرئت ((هَيْتَ لك)) بفتح

(83) معاني الزجّاج: 344/2.
(84) مشكل إعراب القرآن: 294/1، وينظر: الكشاف: 110/2.
(85) ينظر: تفسير القرطبي: 227/7.
(86)ينظر: مغني اللبيب: 512/2، والنحو وكتب التفسير: 1233/2 – 1234.
(87) فقد وردت في السور الآتية: البقرة: 186، 114، والنساء: 17، 77، والأعراف: 56، وهود: 61 .
(88) الشورى: 17.
(89) معاني الزجّاج: 344/2.
(90) التحريم: 8.
(91) ينظر: معاني الفراء: 168/3، ومعاني الزجّاج: 194/5.
(92) معاني الفراء: 168/3.
(93) وهي قراءة شعبة وقرأها الباقون بفتح النون، ينظر: الوافي في شرح الشاطبية: 371.
(94) معاني الفراء: 168/3.
(95) معاني الزجّاج: 194/5.
(96) ينظر: الكشاف: 570/4.
(97) ينظر الكشاف: 570/4.
(98) يوسف: 23.

الهاء وسكون الباء، وفتح التاء، وهي قراءة أهل العراق ومعناها: هلّم لك، وقرئت (هِيْتَ) بكسر الهاء وقرأ بها أهل المدينة والشام، وهي لغة، وقُرِئَتْ (هِيْتُ) بكسر الهاء وهمز الياء وضم التاء من الهيئة، كأنها قالت: تهيأت لك، وهي قراءة هشام[99]راوية ابن عامر، وقد اقتصر ما قاله أبوعبيدة على تفسير رواية المصحف، وذكر أن معناها ((هلم لك)) وأشار إشارة سريعة إلى قراءة من قرأ بكسر الهاء، ذلك أن سائلاً سأل عمرو بن العلاء(ت 156هـ)((عن قول من قال: هئت فكسر الهاء وهمز الياء، فقال أبو عمرو: نبسيٌ: أي: باطل: جعلها قُلْتُ من تهيأت؛ فهذا الخندق، واستعرض العربَ حتى تنتهي إلى اليمن هل يَعرف أحد هِئت لك))[100].

أما الفراء فقد روى قرأتها بالفتح عن عبد الله بن مسعود، فيما رواه عن رسول الله (ص) ثم قال:((إنها لغة لأهل حَوْران[101] سقطت إلى مكة فتكلّموا بها، وأهل المدينة يقرؤون (هيتَ لك) بكسر الهاء ولا يهمزون))[102]في حين رجّح الزجّاج دلالتها على قولها (هلم لك) أي: أقبل إلي ما أدعوك إليه، إلا أنه ذكر أن فيها لغات وأجودها وأكثرها – عنده – (هيتَ) بفتح التاء، معللاً الفتح فيها لأنها بمنزلة الأصوات، ليس منها فعل يتصرَّف ففُتحت التاء لسكونها وسكون الياء، واختير الفتح، لأن قبل التاء ياءً كما قالوا: كيْفَ وأيْنَ، وذكر أيضاً أنها رويت عن ابن عباس (رض) مهموزة مكسورة الهاء (هِئْتُ) وهي من الهيئة .

وأضاف الزجّاج قراءتين، لم يذكرها أحد من أصحاب المعاني: الأولى: بكسر التاء (هيت لك) مُعَلِّلاً ذلك بأن الأصل التقاء الساكنين حركة الكسر، والثانية: بضم التاء (هَيْتُ) قال: ((لأنها في معنى الغايات، كأنها قالت: دُعائي لك، ولما حذفت الإضافة وتضمَّنَتْ معناها، بُنِيَتْ على الضم، كما بنيت حيث ومنذُ...))[103].

ومما تقدم يتضح أن قراءتها بفتح الهاء، وسكون الياء وفتح التاء هي الأرجح، وهي اسم فعل أمر بمعنى هلُمَّ وتعال لأنه يتلاءم وسياق الآية الذي أنبأ بإصرارها على قدومه ومحاولته التهرب منها.

أما (هيهات) فقد وردت في سياق قوله تعالى:﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[104]وقال الفراء في تفسيرها:((ومعنى هيهات بعيد، كأنه قال: بعيد (ما توعدون) وبَعيد العقيق وأهله، ومَنْ أدخَلَ اللام قال: هَيْهَات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب، فأدخلت لها اللام كما يقال: هَلُمَّ لك إذْ لم تكن مأخوذة من فعل))[105] في حين أنزلها الزجّاج منزلة المصدر، إذْ يرى أنها بمعنى: بُعْدٌ لما توعدون إذا نوِّنت فهي نكرة، أما إذا فتحت فهي بمعنى:((البعد لما توعدون – فلأنها بمنزلة الأصوات، وليست مشتقة من فعل، فبُنيت هيهات كما بُنيت ذَيَّةوذيَّه))[106]وخالفه الزركشي (ت 794هـ) في رأيه هذا، بل ذكر أنه غلط منه– كما قيل – أوقعه فيه الكلام، فإن تقديره: بَعُد الأمر لما توعدون، أي لأجله[107]، وذكر الزمخشري أن اللام في التي بعدها لبيان المستبعد ما هو بعد التصويت بكلمة الاستبعاد، وجعلها كما جاءت اللام في (هيت لك) لبيان

(99) ينظر: حجة القراءات:357، والتيسير: 128، والوافي في شرح الشاطبية: 295.
(100) مجاز القرآن: 305/1 – 306.
(101) حَوْران: كورة واسعة من أعمال دمشق، ذات قرى كثيرة ومزارع وص رار، معجم البلدان: 317/2.
(102) معاني القراء: 40/2.
(103) معاني الزجاج: 100/3.
(104) المؤمنون: 36.
(105) معاني الفراء: 235/2.
(106) معاني الزجّاج: 12/4.
(107) البرهان: 434/4.

المهيت به[108]،فعلَّل مجيء اللام للمبالغة في بُعْد ما وعدوا به – على رأي الكافرين – وهذا ما أشار إليه الفراء، ووصفه بأنه عربي[109]، ولم يغفله الزجَّاج إذْ قال: ((ويقال: هيهات ما قلتُ وهيهات لما قلت، فمن قال هيهات ما قلت فمعناه البُعد ما قلت، ومَنْ قال: هيهات لما قلت فمعناه البعد لقولك))[110] .

ويبدو أن الزركشي لم يكن دقيقاً في نسبة الغلط للزجَّاج في رأيه الذي لم يكن بعيداً عن تفسيرات العلماء وتأويلاتهم، في حين أن ما ذهب إليه الزركشي لم يكن الأقرب إلى دلالة الآية، وذلك لأن قوله: (بَعُدَ الأمر) لا يعني إضافة دلالة أو ما يوضح المعنى، بل يزيده حاجة للتأويل، لأن سياق الآية أشار إلى الأمر وعاد إليه بـ (ما) الموصولة كي يذكرهم بأمرهم، ولذلك تكون دلالة الآية – والله أعلم – على بعد ما يوعدون أبلغ من بعد الأمر لما يوعدون، فضلاً عن تكرار (هيهات) للدلالة على تأكيد بُعد الوعد واستحالته[111] .

ولما تقدم يبدو أنها على ما ذهب إليه البصريون، وذلك لأن دلالتها على الضياء، أو النور أقرب من دلالتها على الإخفاء الذي يكون أقرب إلى صيغة (تَفعلة) التي منها (تورية)، ومنها: وريت الشيء، وواريته: أخفيته[112]، فضلاً عن أن صيغة (فوعلة) كثير في كلام العرب.

- التضعيف:

التضعيف لغة: يقال: أضعف الشيء وضعّفه وضاعفه: زاد على أصله وجعله مثليه أو أكثر[113].

أما في الاصطلاح، فهو ما كان عينهُ ولامُه من موضع واحد[114]، أي تشديد الحرف بزيادة حرف مجانس له، وذهب سيبويه إلى أن تضعيف عين الفعل للدلالة على الكثرة، إذْ يقول:((تقول: كسَرْتها وقطَعْتُها، فإذا أردتَ كثرة العمل قلت: كسَّرْتهُ وقطّعته ومزَّقته))[115]، وتابعه ابن جني في هذا الرأي، إذْ يرى أن العرب جعلوا تكرار العين – وهي أصل – دليلاً على تكرير الفعل، نحو: كسَّر وفتَّح وقطّع، وغلَّق، معللاً ذلك بقوله:((وذلك أنهم لمّا جعلوا الألفاظ دليلةَ المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يُقابلَ به قوةُ الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطةٌ لهما ومكنونةٌ بهما))[116]ومنه في القرآن كثير، قال تعالى:﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾[117] قال: غلّقت للمبالغة والتكثير، حتى قيل: كانت سبعةَ أبواب[118] . وقال تعال:﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[119] قال الفراء:((نصبت الظن بوقوع التصديق عليه، ومعناه أنه قال:﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ

(108) الكشاف: 187/3، وينظر: النحو وكتب التفسير: 697/1.
(109) ينظر: معاني الفراء: 235/2.
(110) معاني الزجّاج: 13/4.
(111) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 109/2.
(112) ينظر: اللسان: مادة (وري).
(113) اللسان: مادة (ضعف).
(114) ينظر: الكتاب: 529/3، 417/4.
(115) الكتاب: 64/4.
(116) الخصائص: 155/2.
(117) يوسف: 23.
(118) الكشاف: 455/2.
(119) سبأ: 20.

* إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾[120]، قال الله: صَدق عليه ظنَّه لأنه إنما قاله بظنّ لا بعلم))[121]، ولو خفّفت ورفعت الظن لتحول المعنى، إنه صدق ظنهُ عليهم، كما تقول: صدقك ظنك، والظن يخطئ، ويصيب.

أما في قوله تعالى:﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا * وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾[122] ، فقد ذكر أبو عبيدةأن العرب تقلب حروف المضاعف إلى الياء, وأيده الفراء في أن العرب تبدل في المشدد الحرف منه بالياء والواو، ومثلا لذلك بقول العرب: تظنيت من الظن، وتقضيت يريدون: تقضَّضتُ من: تقضُّض البازي، وقولهم:((دينار أصله دنّار يدل على ذلك جمعهم إياه دنانير، ولم يقولوا: ديانير، وديوان كان أصله: دوّان لجمعهم إياه: دواوين، وديباج: ديابيج، وقيراط: قراريط، كأنه على قرّاط))، وفي الآية نفسها ذهب الفراء إلى ((أن دسّاها من دسستُ بُدّلت بعض سيناتها ياءً))[123] وقد عدّ سيبويه هذا الإبدال شاذاً وسببه أنهم أرادوا حرفاً أخف عليهم، وفضّل التضعيف، لأنه عربي كثير جيد[124]، وفي علم اللغة الحديث تسمّى هذه الظاهرة بالمخالفة[125]، فقد لوحظ إن كثيراً من الكلمات المشتملة على صوتين متماثلين كلّ المماثلة يتغير فيها أحد الصوتين، إما إلى أحد أصوات اللين الطويلة (ا، و، ي)، أو إلى أحد الأصوات المائعة، وبخاصة: اللام والنون، بهدف تيسير المجهود العضلي المبذول في نطق الصوتين المتماثلين بقلب أحدهما إلى أحد تلك الأصوات التي تستلزم مجهوداً عضلياً[126] . وقد تحذف العرب التضعيف وذلك للتخفيف، فقد وَجّه أبو عبيدة قراءة قوله تعالى:﴿وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾[127] فقال:((يفتَحُ أولهُ قومٌ إذا ألقَوا منه إحدى اللاَمين، ويجزمون اللام الباقية، لأنهم يدعونها على حالها في التضعيف قبل التخفيف كقولك: ظلْتَ، وقوم يكسرون الظاء إذا حذفوا اللام المكسورة فيحوّلون عليها كسرة اللام، فيقولون:(ظِلْتُ عليه)))[128] .

وروى الفراء قول العرب: أحسْتُ ووجْتُ ومسْتُ وهَمْتُ في: أحسَسْتُ ووجَدْتُ ومسستُ وهَممْتُ[129] وعدّه سيبويه شاذاً لأنّ:((الأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولُك: أحسستومسستُ))[130]وعلّة هذا الحذف عندهُ أنّ الفعلَ:((كان في موضع يحتملون فيه التضعيف لكراهَية التحريك))[131]ولذا حذفوا لأنه لا يلتقي ساكنان، فقد حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خفْتُ[132], وللعلّة ذاتها تأوّل الفراء قراءة قوله تعالى:﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ...﴾[133] بفتح القاف بأنهم أرادوا: واقررْن فحذفوا الرَّاء الأولى، فحوّلوا فتحَها في القاف[134] وروى الفراء أيضاً أن من أساليب العرب في

(120) ص: 82، 83.
(121) معاني القراء: 360/2.
(122) الشمس: 9، 10.
(123) معاني القراء: 267/3،، وينظر: مجاز القران: 300/2.
(124) ينظر: الكتاب: 424/4.
(125) وهي أن يُقلب أحد الصوتين المتماثلين في الكلمة الواحدة إلى صوت الآخر: ينظر: اللهجات العربية في التراث: 349/1.
(126) ينظر: الأصوات اللغوية: 211.
(127) طه: 97.
(128) مجاز القران: 28/2.
(129) معاني القراء: 217/1.
(130) الكتاب: 422/4.
(131) المصدر نفسه: 422/4.
(132) المصدر نفسه: 422/4.
(133) الأحزاب: 33، قرأها نافع وعاصم بفتح القاف وقرأ الباقون بكسرها، ينظر: الاتحاف: 355..
(134) معاني القراء: 342/2.

تخفيف الفعل المضعف اللام، أن تكرر الفاء، وتردد اللام في التضعيف، فيقولون: كركرتُ الرجل يريدون: كررْتَهُ، وكبكبته يريدون: كببتُهُ، وعلل ذلك بقوله:((كراهّية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد))[135]وقد ورد الفعل المضعف بتكرار المقطع في القرآن الكريم، قال تعالى:﴿مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾[136]، فقد اختلف الكوفيون والبصريون في وزن الفعل (زلْزَل) وتأولها بتأويلات عدة، إذْ قال ابن السكيت وهو يعالج نظائر هذه الكلمة ((قولهم: ريح صَرْصَرٌ أصلها صَرَرٌ من الصِّر فأبدلوا مكان الراء الوسطى فاء الفعل))[137] أما ابن الأنباري، فإنه يرى أن ((الأصل فيه زُلْلوا، فأبدلوا من اللام الثانية زايا كراهية للجمعبين اللامات، كما قالوا قد صَرْصر الباب إذْ صوّت))[138] في حين يرى الزجَّاج أنك إذا قلت زلزلة فتأويله كررت زلزلته من مكانه، وكل ما فيه ترجيع كررت فيه (فاء التفعيل)، تقول: أقلَّ فلان الشيء إذا رفعه من مكانه، فإذا كرر رفعه ورده، قيل: قلقلة، وكذا صل، وصَلْصَل، وصَرَّ وصرصر، فعلى هذا قياس هذا الباب، ومعنى (زلزلوا) عنده خُوّفوا وحُرّكُوا بما يؤذي، أي يكرر عليهم التحريك بالخوف[139]، وفي موضع آخر ذكر إنه ليس في الكلام وزن (فعْلال) بفتح الفاء إلاّ في المضاعف نحو: الزلزال، والصلصال[140].

أما الكوفيون فقد جعلوا الحرف الثالث زائداً في نحو:((زلزل وصرصر – فما بقي بعد سقوط الثالث مناسب للمعنى الذي كان قبل سقوطه مناسبة قريبة – إن الثالث زائد لشهادة الاشتقاق، فزلزل من زَلَّ))[141] . وبذلك يكون الوزن (فَعْفَل)، في حين أن البصريين بما فيهم الزجَّاج الذي وافقهم الرأي، ذهبوا إلى التأكيد على أن اللفظ (زلزل) ونظائره رباعي ولم تكن الفاء مكررة[142]، بل الكل أصول[143] . واللفظ وما اشتق منه، أو جمع وزنه (فَعْلل)[144]، و (فعلال)[145]، و (فعالل) .

9- الزيادة:

الحروف الزوائد: عشرة حروف تجمع في (سألتمونيها) وقد جمعها المازني في (هويت السمان)وهي:((الهمزة والألف والياء والواو والهاء والميم والنون والتاء والسين واللام))، وقد أطلق المازني الحكم بزيادتها، فقال:((إذا رأيت شيئاً من هذه الحروف العشرة في كلمة فاقضِ بزيادتها ولا تتوقف))[146]، وهذا الإطلاق مردود، لأنه يعني الحكم على الثلاثي المجرد المعتل الفاء أو اللام أو العين، بأنه مزيد لمجرد وجود الواو والياء والألف، لأنها من حروف الزيادة[147]، لذلك خَطّأ ابن جني، المازني في هذا الموضع بقوله:((ألا ترى أن أوى ووأي إنما هما مركبان من

(135) معاني الفراء: 114/3.
(136) البقرة: 214.
(137) إصلاح المنطق: 319.
(138) الزاهر: 331/2.
(139) معاني الزجّاج: 285/1.
(140) المصدر نفسه: 351/5..
(141) شرح الشافية: 62/1، وينظر: همع الهوامع: 242/1، وأبنية الصرف: 197..
(142) المنصف: 48/1.
(143) ينظر: همع الهوامع: 241/1.
(144) ينظر: المزهر: 9/2، والواضح في النحو والصرف: 15.
(145) ينظر: الممتع في التصريف: 151/1، والأشباه والنظائر: 18/2.
(146) المنصف: 69/1.
(147) ينظر: الأصول في النحو: 232/3.

همزة وواو وياء وليس فيهما حرف زائد البتة))[148] في حين عدّها ابن السراج زائدة بشروط وأحكام جعلها ثلاثة أضرب[149]:

1- زيادة المعنى، نحو: ألف فاعل إذا قلت: (ضارب) وعالم، ونحو أحرف المضارعة في الفعل، تقول في ذهب: أذهب وتذهب ...

2- زيادة للالحاق، نحو: الواو في كوثر، ألحق ببناء جعفر.

3- زيادة للبناء فقط نحو: ألف حمار ورسالة، وواو عجوز، وياء صحيفة، وقد ذكر ابن السراج هذه الحروف العشرة، ونظم زيادتها على الوجه الآتي:

1- الهمزة: تزاد إذا كانت أوّل حرف في الاسم والفعل، نحو: أذهب، وفي الوصل نحو اذهب وابن، والهمزة إذا لحقت رابعة من أول الحرف فصاعداً فهي زائدة نحو حطائط، لأنَّ القصير محطوط، وقد وردت في قوله تعالى:﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾[150]، فهي هنا للدلالة على الإزالة وفي قوله تعالى:﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ﴾[151]، فقد جعلها الفراء للتوبيخ، وذكر أن العرب تستفهم بالتوبيخ، أو لا تستفهم[152]، وتابعه الزجَّاج بقوله:((وهذه الألف للتوبيخ، التوبيخ إن شئت أثبت فيه الألف، وإن شئت حذفتها، كما تقول: (يا فلان أحدثت ما لا يحلّ لك جنيت على نفسك) إذا وبَّخته وإن شئت: أأخذت ما لا يحلّ لك، أجنيت على نفسك))[153].أما في قوله تعالى:﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ﴾[154] فقد جاءت في لفظة (أصبحوا) للدلالة على الدخول في الزمن وهو الصبح.

2- الألف: تزاد ثانية وثالثة ورابعة، نحو: كاهل، وطابق، وغزال، وحمار، وكنار، وغراب، وشجاع وعلقى، ولا تزاد الألف الأولى ولا يحكم عليها بالزيادة، إلا أن يثبت أنها منقلبة، أو تكون من كلمة ثلاثية، وإذا جاءت رابعة وأوّل الحرف همزة أو ميم، فهي أصيلة نحو: أفعى وموسى.

قال تعالى:﴿فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْتَفْسُقُونَ﴾[155] . قال الزجَّاج الهون:((معناه الهوان))[156] . أما في قوله تعالى:﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّامَسَاكِنُهُمْ﴾[157] . فقد قال الزجَّاج بجواز حذف الألف من (مساكنهم) فتكون لا يُرى إلا مسكُنهم أو مسكَنهم[158] .

3- الياء تزاد أولى وثانية وثالثة ورابعة وخامسة، إذا جاءت في كلمة تذهب فيما اشتقت منه، نحو: يربوع، ضيغم، بعير، سعيد، منديل وقلنسية.

4- الواو تزاد ثانية وثالثة ورابعة وخامسة، ولا تزاد أولاً، وهي زائدة في الأسماء والأفعال التي

(148) المنصف: 99/1.
(149) ينظر: الأصول: 231/3.
(150) فاطر: 34.
(151) الأحقاف: 20.
(152) ينظر: معاني الفراء: 54/3.
(153) معاني الزجّاج: 444/4.
(154) الأحقاف: 25.
(155) الأحقاف: 20.
(156) معاني الزجّاج: 444/4.
(157) الأحقاف: 25.
(158) معاني الزجّاج: 446/4.

يشتقون منها ما تذهب فيه، نحو: كوكب، وحروف وسبوح.

5- الهاء: تزاد لتبيّن بها الحركة نحو: أينه ثمه هلمه[159]،وتزاد أيضاً بعد ألف الندبة والنداء نحو: واغلاماه وياغلاماه.

6- الميم: تزاد إذا جاءت أولاً في الكلمة، وهو كثير نحو مضروب ومولى وموقف، فإذا جاءت ليس في أوّل الكلام، فإنها لا تزاد لقلتها وقالوا: زُرْقم من الأزرق[160].

7- النون: تزاد إذا كانت أولى وثانية وثالثة ورابعة وخامسة وسادسة نحو: نفعل وقنبر وقلنسوة ورعشن[161]، وعطشان وزعفران، وتزاد في الفعل الذي تدخله النون الخفيفة والثقيلة، وفي تفعلين وفعلن ويفعلن وفي تثنية الأسماء وجمعها، ولا تزاد في غير ما تكثر فيه نحو: نهشل[162] فهي أصلية، أما النون الساكنة فهي زائدة إذا كانت ثالثة، نحو: عقنقل، وكذلك جميع ما كانت على خمسة أحرف، نحو: قلنسوة.

8- التاء: وهي للتأنيث في المفرد والجمع، نحو: طلحة ومنطلقات، وتلحق رابعة في سنبتة، وخامسة في عفريت، وسادسة في عنكبوت، وقد تكون أولى في تفعل أنت، فكثرتها زائدة في الأسماء للتأنيث إذا جمعت، وفي المفرد الذي التاء فيه بدل الهاء عند الوقف.

9- السين: تزاد في استفعل، نحو: استكبر، قال تعالى:﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[163] قال الزجّاج في تفسيرها:((أي أقاموا على توحيد الله وشريعة نبيه عليه السلام))[164]، أي بحذف السين والتاء.

10- اللام: تزاد في ذلك وفي عبدل.

ويجري القياس في موضعين يمكن فيهما معرفة ما إذا كانت الكلمة مزيدة أم مجردة، هما[165]:

1- زيادة الحرف في الكلمة لإلحاقها ببناء من الأبنية.

2- زيادة الحرف للتضعيف.

أما غيرهما فيعتمد على السماع ويعد من الشاذ، والزيادة من غير حروف الزيادة، فهي إذا تكرر الحرف في غير الثلاثي، نحو: مردد ومهدد وبهلول وصمحمح، وقد التفت مؤلفو كتب المعاني إلى هذه الحروف، إلا أنهم لم يصرحوا بزيادتها، أو بتسميتها، أو بإحصائها، لأن ما يهمهم هو دلالة الآية وتوجيه المعاني، لذلك اكتفوا بحذف الزائد في التفسير، أو ذكر المحذوف على أن يكون لهذا المذكور أو المحذوف دلالة تفيد المعنى العام، ففي تفسير قوله تعالى:﴿... وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[166]، فقد وقف الأخفش عند هذه الآية، ورأى أنها لا يمكن أن تحمل على الحقيقة، لأن المقام لا يتناسب مع مقام الباري – عزّ وجل –، فذهب إلى أن دلالة:((القدم هاهنا التقديم، كما تقول: هؤلاء أهل القدْم في الإسلام، أي: الذين قدموا

(159) ينظر: الكتاب: 278/2 – 279.
(160) ينظر: الأصول في النحو: 237/3.
(161) رعشن: السريع من الجمال، ينظر: اللسان: مادة (رعش).
(162) النهشل: الذئب أو الصقر واسم رجل. اللسان: (نهش).
(163) الأحقاف: 13.
(164) معاني الزجّاج: 442/4.
(165) ينظر: أبو عثمان المازني: 138.
(166) يونس: 2.

خيراً، فكان لهم فيه تقديم))[167]. وبهذه الدلالة كان قد فسّرها أبو عبيدة قبل الأخفش إلا أنه ذكرها بالمعنى من دون اللفظ، فقال: ((مجازه سابقة صدق عند ربهم))[168]، وقال في موضع آخر بأن معناها في هذه الآية: منزلة ورفعة[169] . في حين اهتم الفراء بالدلالة والتفريق بين اللفظ المهموز وغير المهموز في تفسيره لقوله تعالى:﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَن أَنْصَارِي إِلَى اللهِ﴾[170]، فقد بيّن أن دلالة (أحّس) إنما تأتي بمعنى (وَجَدَ) والإحساس: الوجود[171]، في حين جعلها في موضع آخر بمعنى الإفناء والقتل، إذا كانت بغير ألف مستشهداً بقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْبِإِذْنِه﴾[172]، وقوله تعالى:﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾[173]، وأشار إلى أنها قد تأتي بمعنى (العطف والرقة)، فقال:((وسمعت بعض العرب يقول: ما رأيت عُقَيلياً إلا حَسَست له، وحَسست لغة))[174].

وفي لفظة (مآب) التي وردت في عدد من الآيات الكريمة بصورة مختلفة،نحو قوله تعالى:﴿وَاللهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ﴾[175]، وقوله:﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾[176]، وقوله:﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[177]، فقد ذهب الأخفش إلى أن دلالتها في هذه الآيات، هي الرجوع، وأنكر أن تكون دلالتها بمعنى التسبيح في الآية الأخيرة فقال:((أما قوله تعالى:﴿يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾، فهو فيما يذكرون، التسبيح، وهو – والله اعلم – مثل الأول – يقول: أرجعي إلى الحق والأوّاب: الراجع إلى الحق))[178]، وقد ذهب الفراء إلى أن معنى (أوّبي): سَبّحي[179]، وتابعه ابن قتيبة[180] أما الزجّاج، فقد جمع الدلالتين بقوله:((ومن قرأ أوّبي معه فمعناه، رجّعي معه، يقال: آب يؤوب إذا رجع، ومعنى رجّعي معه سبّحي معه ورجّعي التسبيح معه))[181]، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري أيضاً[182]، والذي أميل إليه هو رأي الزجّاج، إذ إن جمع الدلالتين يتفق وسياق الآية، وأن الإفراد لأيٍّ منهما لا يعطي دلالة واضحة، فكيف يكون رجوع الجبال؟ وإن اتفق مع دلالة اللفظة لغوياً، وكيف يكون التسبيح ودلالة اللفظة اللغوية لا تدل عليه، لذلك فجمعهما معاً، أي: الرجوع إلى التسبيح معه هي الأرجح – والله أعلم – ولم تكن الزيادة في الحروف (حروف المباني) فقط، فقد جرى النحاة والمفسرون على القول بزيادة بعض الألفاظ، وهم لا يعنون بلفظ الزيادة أنها تأتي عبثاً أو لغواً، وإنما هي زائدة عندهم للتأكيد، أو لغرض آخر، لأن هناك ألفاظاً كهذه في القرآن الكريم، فهل يمكن أن تعد زائدة أو شبيهة بالزائدة، أو أنها يمكن حذفها؟ لهذا كله فإن تسمية النحاة لبعض الألفاظ بالزائدة لم تأت من باب أنها يمكن حذفها، لأنها

(167) معاني الأخفش: 340/2.
(168) مجاز القرآن: 273/1.
(169) المصدر نفسه: 148/1.
(170) آل عمران: 52.
(171) معاني الفراء: 216/1.
(172) آل عمران: 152.
(173) مريم: 98.
(174) معاني الفراء: 216/1 – 217.
(175) آل عمران: 14.
(176) الغاشية: 25.
(177) سبأ: 10.
(178) معاني الأخفش: 197/1.
(179) معاني الفراء: 355/2.
(180) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 113، وتفسير غريب القرآن: 353.
(181) معاني الزجّاج: 243/4.
(182) ينظر: الكشاف: 571/3.

لا دلالة لها ولا أهمية لوجودها، وإنما سُمِّيت زائدة لأنها وجدت لغرض يخص المعنى ولا يخص الإعراب، فهي إما للتوكيد، أو لغرض بلاغي آخر، نحو ما ذكروه من زيادة بعض حروف الجر، فقد جاء ابن هشام بستة مواضع لزيادة الباء مثلاً، وأدرجها جميعاً تحت حكم عام هو: معنى التأكيد المستفاد من الباء الزائدة[183]، وكذلك لم يغفل مؤلفو كتب المعاني هذه الظاهرة، واهتموا بما جاء زائداً[184]، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[185]، فقد ذهب الأخفش إلى أن المعنى: ما منعك أن تسجد وأن (لا) زائدة[186]، وإلى مثله ذهب الفراء إلا أنه قال: ((و (أن) في هذا الموضع تصحبها (لا)، وتكون (لا) صلة، كذلك تفعل بما كان في أوله جحد، وربما أعادوا على خبره جحداًللاستيثاق من الجحد والتوكيد له))[187]، وتابعهما الزجَّاج في زيادتها للتوكيد[188]، أما في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْقُرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَائِهَا...﴾[189]، فقد ذهب الأخفش إلى أن (مِنْ) هنا زائدة والمعنى (قصصنا)[190]، وكذلك في قوله تعالى:﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[191]، فقد ذهب إلى أن (هو) جعلت هاهنا صلة في الكلام زائدة توكيداً[192]،وذكر زيادة الباء في قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ﴾[193].

01- **الحذف:**

الحذف لغةً: القطع من الطرف، فيقال: حذف الشيء يحذفُه حذْفاً: قطعه من طرفه، وأسقطه[194] .

أما في الاصطلاح: فهو ضرب من الإيجاز، وهو ((خلاف الأصل، ويكون لمجرّد الاختصار والاحتراز عن العبث؛ بناءً على وجود قرينة تدلُّ على المحذوف))[195] .

وقد تنبّه العلماء القدامى إلى هذه الظاهرة، ووضعوا لها شروطاً تسوّغ وجودها، فقد روى سيبويه أن الخليل قال: ((أنهم حذفوا لكثرة استعمالهم، وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير، ومن ذلك: هل من طعام ؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان...))[196]وقد بلغت مواضع الحذف التي عرض لها سيبويه في كتابه أكثر من مائة موضع[197]، وتابعه ابن السراج، وأفرد عنواناً وسمه بالحذف[198]وذكر ابن جني الحذف في مواضع عديدة، نحو قوله:((وممّا حذفت

(183) ينظر: مغني اللبيب: 106/1.
(184) ينظر: مجاز القرآن: 11/1، ومعاني الأخفش: 53/1، 68، 98، 99، 112 ، ومعاني الفراء: 374/1.
(185) الأعراف: 12.
(186) معاني الأخفش: 513/1.
(187) معاني الفراء: 374/1.
(188) معاني الزجّاج: 322/2.
(189) الأعراف: 101.
(190) معاني الأخفش: 528/2.
(191) الأنفال: 32.
(192) معاني الأخفش: 541/2.
(193) يونس: 27.
(194) ينظر: اللسان: مادة (حذف).
(195) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: 119.
(196) الكتاب: 129/2 – 130.
(197) المصدر نفسه: 25/1، 138، 186، 246، 266، 130/2، 140، 196، 204، 278، 283، 127/3، 141، 68، 278، 164/4، 184، 399، وغيرها.
(198) ينظر: الموجز في النحو: 160 – 161 .

عينه وصار الزائد عوضاً منها قولهم: سَيْد ومَيْتَ وهَيْن ولَيْن...))[199]وقد وصفه عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) وصفاً دقيقاً، بقوله:((هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر فصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن))[200] .

ولم يغفل أصحاب المعاني هذه الظاهرة وتأثيرها المباشر، أو غير المباشر في دلالة الألفاظ، أو التراكيب، إلا أنهم لم يفردوا للحذف باباً، أو عنواناً، وهذا ما دأبوا عليه في الموضوعات اللغوية بمستوياتها الثلاثة: النحوي، والصرفي، والصوتي، ويعود سبب ذلك إلى غايتهم من تأليف كتبهم، إذْ كان جلّ اهتمامهم مُوَجّه نحو توضيح دلالات الآيات الكريمة التي عرضوا لها في كتبهم، فقد أشاروا إليها ولو ضمناً، ففي قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[201]، ذكر الفراء إن (الفُلْك) تؤنّث وتُذكّر[202]، لذلك ((قال في أوّل الكلام: (وجريْنَ بهم)، ولم يقل: وجَرَت، وكل صواب))[203] .

ويبدو أن الفراء جعل هذا الرأي جارياً على لفظة (عاصف) أيضاً، فقد حذفت منها تاء التأنيث في هذه الآية، في حين ذكرت في قوله تعالى:﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[204] إذْ قال الفراء:((والعرب تقول: عاصف وعاصفة، وقد أعصفت الريح وعصفت))[205]ولم يذكر العلة في حذف هذه التاء، إلاّ أن دلالتها في الآيتين مختلفة، حيث دلّت في الآية الأولى على (الهلاك) لأنه جعلها على خلاف الريح الطيبة التي فرحوا بها، وهذا هو المعنى اللغوي لريح عاصف، إذْ هي ريح شديدة الهبوب[206]، فجاءت اللفظة بحذف التاء للدلالة على معنى المبالغة في العصف وثبوته في حين جاءت في الآية الثانية – بثبوت التاء – للدلالة على ((أن تكون رخاء في نفسها وعاصفة في عملها))[207]، بدليل أن الله – جل وعلا – سخّرها لسليمان (عليه السلام) ومثله ما جاء في قوله تعالى:﴿لِيَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾[208]، فقد ذهب الأخفش إلى أن كل (مُفْعِل وفَاعِل) يكون للأنثى ولا يكون للذكر فهو بغير هاء، وأنه أراد فعل الرضاع في الآية الكريمة، ولو أراد الصفة لقال (مُرضِع)[209]، بحذف التاء . وهذا مذهب سيبويه[210] في حين يرى الفراء أن ((المرضعة: الأم، والمرضع: التي معها صبي تُرضعه))[211] إلا أنه اجاز استعمالها بالتاء أو بحذفها للدلالتين.

وقد ذهب الزمخشري إلى أن ((المرضعة التي هي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي، والمرضع: التي شأنها أن ترضع وإن لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، فقيل: مرضعة ؛ ليدل على أن ذلك الهول، إذا فوجئت به هذه، وقد ألقمت الرضيع ثديها نزعته عن فيه لما يلحقها

(199) الخصائص: 289/2.
(200) دلائل الإعجاز: 178.
(201) يونس: 22.
(202) وهذا مذهب سيبويه، إذْ قال: ((هو ذلك قولك للواحد: هو الفُلك فتذكّر، وللجميع: هي الفُلْك...))، الكتاب: 577/3.
(203) معاني الفراء: 460/1.
(204) الأنبياء: 81.
(205) معاني الفراء: 460/1.
(206) اللسان: (عصف).
(207) الكشاف: 130/3.
(208) الحج: 2.
(209) ينظر: معاني الأخفش: 635/2.
(210) ينظر: الكتاب: 384/3.
(211) معاني الفراء: 214/2.

من الدهشة))[212] .

ويبدو لي أن رأي الزمخشري هو الأرجح لأنه قريب من دلالة الآية وسياقها العام . ولم يقتصر الحذف على الحرف في الكلمة فحسب، بل تعدى إلى حذف الكلمة، أو الجملة أحياناً، وهذا يدخل في دلالة التركيب، إلا أنه يتفق وسياق الكلام عن الحذف في هذا الموضع ؛ لذلك سأذكر أمثلة لاهم مواضع حذف الكلمة التي وردت في كتب المعاني، ففي قوله تعالى:﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾[213]، أشار أبو عبيدة إلى حذف (هم) في هذه الآية[214]، وتابعه الفراء إلا أنه حاول أن يدّل على قاعدة تكاد تكون قرينة مطردة في مثل هذا الحذف، فيقول:((أي تقولوا: هم ثلاثة: كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾[215]، فكل ما رأيته بعد القول مرفوعاً ولا رافع معه، ففيه إضمار اسم رافع لذلك الاسم))[216]، في حين يرى الزجَّاج أن ثلاثة خبر لمبتدأ محذوف تقديره (آلهتُنَا)، فيكون المعنى، لا تقولوا آلهَتُنَا ثلاثة[217]، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري[218]، والعكبري[219]

أما في قوله تعالى:﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ﴾[220]، فقد قال أبو عبيدة في تفسيرها:((قال تجيء للحكاية وفي موضع فَعْل يعمل فجاءت المنصوبة، وقد عمل فيها (قالوا)، وجاء المرفوع كأنه حكاية))[221]، فلم يقدر أبو عبيدة محذوفاً في هذه الآية، في حين جعل الفراء رفع (قوم) بضمير محذوف تقديره (أنتم)[222]، وهذا ما ذهب إليه الزجَّاج أيضاً[223]، إلا أنه جعل نصب (سلاماً) على معنى: السلام عليكم سلاماً، وسلمنا عليك سلاماً، أما رفع (سلام) الثانية ((فهو على وجهين: على معنى قال سلامٌ عليكم، ويجوز أن يكون على معنى أمرنا سلام))[224] . وتابعه الزمخشري في تفسيرها، إذْ ذهب إلى أن (((سلاماً) مصدر ساد مسدّ الفعل مستغنى به عنه وأصله، نسلم عليكم سلاماً، أما (سلام) فمعدول به إلى الرفع على الابتدأ، وخبره محذوف، معناه: عليكم سلام، للدلالة على ثبات السلام))[225] .

ويتضح مما جاء في هذه الآراء أن الحذف وقع في هذه الآية على فعل المصدر (سلاماً)، وخبر المبتدأ (سلام)، ومبتدأ (قوم) .

ومن الحذف ما جاء في قوله تعالى:﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ﴾[226]، فقد ذهب الأخفش إلى أن الخبر محذوف في هذه الآية والتقدير:((ذلك معلوم لهم بأن الله نزل الكتاب، لأنه قد أخبرنا في الكتاب أن ذلك قد قيل لهم فالكتاب حق))[227] في حين أجاز الزجَّاج أن يكون ذلك خبراً لمبتدأ محذوف على معنى (الأمر ذلك) أو مبتدأ لخبر محذوف على معنى

(212) الكشاف: 142/3.
(213) النساء:171.
(214) ينظر: مجاز القرآن: 144/1.
(215) الكهف: 22.
(216) معاني الفراء: 296/1.
(217) ينظر: معاني الزجّاج: 135/2.
(218) ينظر: الكشاف: 593/1.
(219) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 412/1.
(220) الذاريات: 25.
(221) مجاز القرآن: 226/2.
(222) ينظر: معاني الفراء: 86/3.
(223) ينظر: معاني الزجّاج: 54/5.
(224) المصدر نفسه: 45/5.
(225) الكشاف: 401/4، وينظر: التبيان في إعراب القرآن: 990/2، والمغني اللبيب: 603/2.
(226) البقرة: 176.
(227) ينظر: معاني الأخفش: 347/1 – 348.

(ذلك الأمر)[228]، ويرى الزمخشري أن المحذوف هو العذاب، والتقدير: ذلك العذاب[229]، وقد ذهب العكبري إلى أن:((ذلك: مبتدأ و (بأنَّ الله) الخبر ؛ والتقدير ذلك العذاب مستحق بما نزّل الله في القرآن من استحقاق عقوبة الكافر، فالباء متعلقة بمحذوف))[230]. ويبدو أن العكبري ذكر المبتدأ وقدّر الخبر، ومن ثم ذكر الخبر لمبتدأ مقدَّر، وهذا يتضح من تقديره لمعنى الآية.

أما في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ﴾[231] فقد ذهب أبو عبيدة إلى أن العرب تجعل المصادر صفات فيكون مجاز البرّ مجاز صفة على تقدير: ولكن البارَّ مَنْ آمن بالله[232]، في حين يرى الأخفش أن خبر(لكن) محذوف على تقدير: ولكن البرَّ برُّ مَنْ آمن بالله[233]، أما الفراء فقد ذهب إلى أنه:((من كلام العرب أن يقولوا إنما البرُّ الصادق الذي يصل رَحِمَه، ويُخفي صدَقَتَه، فيجعل الاسم خبراً للفعل، والفعل خبراً للاسم لأنه أمر معروف المعنى))[234]وقد جعلها الزجَّاج في التقدير على وجهين[235]:

الأول: أن البَّر مضاف إلى (ذا) المحذوف، فيكون على معنى: ولكن ذا البر من آمن بالله، وهذا ما جوّزه العكبري أيضاً[236] .

الثاني: أن يكون الخبر محذوفاً على تقدير: ولكن البرَّ برُّ مَنْ آمن بالله.

وأضاف العكبري وجهاً آخر، وهو ((أن البرَّ هنا اسم فاعل من برَّ يبرُّ، وأصله بَرِرَ مثل فَطِنَ، فنُقلت كسرة الراء إلى الباء))[237] .

ويبدو لي أن رأي الأخفش ومَنْ تابعه في تقدير الخبر (برُّ)، هو الأرجح، لأنه بعيد عن التكلف والتأويل فضلاً عن ملائمته سياق الآية.

الخاتمة:

على مستوى المادة الصرفية، فإن تغيير دلالة الألفاظ يعد أصيلاً في غالبها، لذلك عرض البحث لما خالف الأصل فيها، وتبين أن المشتقات قد تأتي للدلالة على غير الأصل الذي وضعت له مبالغة في المعنى وزيادته، أو خروجاً عن المعنى الأول إلى معنى آخر.

وتناول البحث ظواهر صرفية أخرى تؤثر في دلالة الألفاظ، كالتضعيف الذي ينقل الفعل من اللزوم إلى التعدية، أو للمبالغة في الفعل وتكريره .

وتوقف البحث عند الزيادة وحروفها، وتبين أنها قد تكون إما لزيادة المعنى وتوكيده، أو زيادة الحرف في الكلمة لإلحاقها ببناء من الأبنية، أو زيادة الحرف للتضعيف، وقد التفت النحاة القدامى إلى هذه الحروف، وكذلك علماء المعاني والتفسير إلا أنهم لم يصرحوا بزيادتها، أو بتسميتها، أو بإحصائها، لأن ما يهمهم هو دلالة الآية وتوجيه المعاني، لذلك اكتفوا بحذف الزائد في التفسير، أو ذكر المحذوف على أن يكون لهذا المذكور، أو المحذوف دلالة تفيد المعنى

(228) ينظر: معاني الزجَّاج: 246/1.
(229) ينظر: الكشاف: 217/1.
(230) التبيان في إعراب القرآن: 142/1.
(231) البقرة: 177 .
(232) ينظر: مجاز القرآن: 65/1.
(233) ينظر: معاني الأخفش: 348/1.
(234) معاني الفراء: 104/1.
(235) ينظر: معاني الزجَّاج: 246/1.
(236) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 143/1.
(237) المصدر نفسه: 143/1.

العام.

وكما وقف البحث عند الزيادة، كان لا بد من المرور بظاهرة الحذف، وإن كانت هذه الظاهرة تدخل في غالب الموضوعات اللغوية، لذلك عرض البحث لتعريفها وأهم ما وصفها به القدامى، ومن ثم التمثيل لحذف الحرف في اللفظة، والإشارة إلى حذف الكلمة من دون سردٍ لمواضع الحذف، وذلك لأن المقام لا يتسع لها.

والحمد لله أولا وآخرا

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1- أبنية الصرف: في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، بغداد – مكتبة النهضة: 1965م.

2- أبوعثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: د. رشيد العبيدي، بغداد:1969م.

3- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: أحمد بن محمد بن الدمياطي (ت 1117هـ)، تعليق: علي محمد الضباع، مطبعة حنفي بمصر: 1359هـ.

4- الأشباه والنظائر في القرآن الكريم: مقاتل بن سليمان (ت 150هـ)، تحقيق: د. عبد الله محمد شحاتة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة: 1395هـ، 1975م.

5- الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلومصرية القاهرة:1979م.

6- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت 316هـ)، تحقيق: د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1988م.

7- الإعجاز البياني في القرآن ومسائل نافع بن الأزرق، عائشة عبد الرحمن، دار المعارف،1971م.

8- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن النحاس (ت 338هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، بغداد، 1977م.

9- الأمالي الشجرية: هبة الله بن الشجري (ت 542هـ)، تحقيق: حبيب الله العلوي، حيدر أباد، ط 1.

10- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لكمال الدين أبي البركات الأنباري (ت 577هـ)، محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: 1961م.

11- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة ، ط 7، بيروت: 1980م.

12 - البرهان في علوم القرآن: الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، القاهرة، د . ت.

13- تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط 2، 1973م.

14- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت .

15- تفسير غريب القرآن: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (ت 276هـ)، تق: أحمد صقر، بيروت: 1978م.

16- التيسير في القراءات السبع: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت 444هـ) بيروت، ط 3 .

17- الجمل: الزجاجي (ت 337هـ)، تحقيق: ابن أبي شنب، ط 2، باريس: 1376هـ – 1957م.

18- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد الهاشمي، دار إحياء التراث، بيروت، ط 12.

19-حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت، ط 4. 1984م.

20- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تق: محمد علي النجار، دار الكتاب، بيروت .

21- دراسات في علم اللغة: (القسم الأول): كمال محمد بشر دار المعارف بمصر.

22- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط 11، 1986م.

23- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: د. محمد حسين آل ياسين، بيروت، ط 1.

24- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، بغداد1980م.

25- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. محمد رضوان الداية و د. فايز الداية، مطبعة سعد الدين، دمشق، ط 2، 1407هـ - 1987م.

26- دلالة الألفاظ: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية ، ط 4: 1980 .

27- شرح شافية ابن الحاجب: الرضى الاستراباذي (ت 688هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن وصاحبيه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ.

28- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1382هـ 1963م.

29- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت 399هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط 4، دار العلم للملايين، بيروت: 1407هـ - 1987م.

30- الكتاب: عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م.

31- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود بن عمر الزمخشري (ت 528هـ) مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، د . ت.

32- لسان العرب المحيط: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منصور الأفريقي (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت (د. ت).

33- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية للكتاب، ط 2، 1979م.

34- اللهجات العربية في التراث: د.أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، 1978م.

35- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ)، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة: 1381هـ - 1962م.

36- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط 4، 1958م .

37- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام، دار الحرية للطباعة، بغداد: 1395هـ - 1975م.

38- معاني القرآن: أبو الحسن الأخفش (ت 215هـ)، تحقيق: د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1405هـ - 1985م.

39- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد (ت 207هـ)، تحقيق: محمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل شلبي وأحمد يوسف نجاتي وعلي النجدي ناصف، دار السرور، بيروت، د .ت.

40- معاني القرآن وإعرابه: الزجَّاج، إبراهيم بن السري (ت 311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1408هـ - 1988م.

41- معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت،1984 م.

42- المغني الجديد في علم الصرف: د. محمد خير حلواني، دار الشرق العربي، بيروت،(د . ت).

43- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، د . ت.

44- الممتع في التصريف: ابن عصفور الإشبيلي (ت 669)، تحقيق: فخر الدين قباوة، المطبعة العربية، حلب، 1970م.

45- المنصف: لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر: 1373هـ - 1954م.

46- الموجز في النحو: أبو بكر بن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1965.

47- النحو وكتب التفسير: د. إبراهيم عبد الله رفيده، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط 3، 1990م.

48- همع الهوامع: جلال الدين السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعاساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

49- الواضح في النحو والصرف: محمد خير، الطبعة الثانية، دار المأمون، 1978م.

50- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: تأليف: عبد الفتاح القاضي، الناشر مكتبة ومطبعة عبد الرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية، د . ت.